

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ICTD/2011/4/Add.3
15 November 2011
ORIGINAL: ARABIC

()

11-0303

مقدمة:

تهدف هذه الوثيقة لرسم صورة واضحة وشاملة عن تطوير مجتمع المعلومات الفلسطيني للفترة الواقعة بين نهاية عام ٢٠٠٨ الى بداية عام ٢٠١١ . بما شهدته هذه الفترة من تطور وتعزيز الأسس لبناء مجتمع معلومات في فلسطين من خلال تسريع وإتاحة عملية النفاذ الشامل الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأسعار مقبولة . والدور الذي تقوم به الحكومة ممثلة بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في عملية تحرير سوق قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال مجموعة من الإجراءات والقرارات وتبني سياسات واضحة شهدته هذه الفترة .

حيث شهدت هذه الفترة مجموعة من العوامل الايجابية انعكست بشكل قوي ومباشر في تطوير القطاعات الثلاث , قطاع الاتصالات وقطاع تكنولوجيا المعلومات و قطاع البريد .

العوامل السلبية التي شهدتها هذه الفترة تتمثل في القيود التي يفرضها الاحتلال على الشعب الفلسطيني وعلى القطاع الاقتصادي بشكل عام وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشكل خاص كما أن الانقسام السياسي الداخلي قد كان له الأثر السلبي على تطوير وتنمية هذه القطاع .

تتمثل العوامل الايجابية في الدور الذي لعبته وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في عملية تحرير سوق الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وتطوير مؤسسة البريد وإطلاق مشروع الحكومة الالكترونية ومشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية في عملية تنمية وتطوير هذا القطاع .

أهم الملامح التي أتسمت بها هذه الفترة:

١. تحرير سوق الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وترخيص مشغلين جدد.
٢. انخفاض في اسعار الانترنت والهاتف النقال والثابت.
٣. إطلاق مشروع الحكومة الالكترونية ٢٠١٠ .
٤. مشروع إعادة إطلاق خدمات البريد الفلسطيني واعتماد شعار البريد الفلسطيني الجديد والبدء بأتمتة خدمات البريد .
٥. حصول فلسطين على التصنيف البريدي الدولي .
٦. رفع التمثيل الفلسطيني في الأتحاد الدولي للاتصالات .
٧. إطلاق الشبكة الأكاديمية الفلسطينية من خلال شبكة الألياف الضوئية .
٨. تنفيذ مشروع الشبكة الحكومية IPVPN .
٩. إطلاق مشروع إطار الحكومة الألكترونية للتبادل البيئي للبيانات " زنار " يهدف إلى مساعدة الوزارات والمؤسسات الحكومية في الربط البيئي للبيانات فيما بينها .
١٠. إطلاق مشروع خدمات الانترنت BSA .
١١. تطوير واتمته وحوسبة الخدمات الحكومية .
١٢. تنفيذ مشروع التميز في الوزارة .
١٣. البدء بتنفيذ عدة مشاريع استراتيجية في القطاع الحكومي .

- ١٤ . زيادة حجم الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبريد .
١٥ . تعزيز الشراكات المحلية والإقليمية والدولية .

أولاً : دور الحكومات والفرقاء الأساسيين في بناء مجتمع المعلومات .

(أ) سياسات مجتمع المعلومات الوطنية والاستراتيجيات الالكترونية

شهدت هذه الفترة اعتماد وإقرار قوانين واستراتيجيات لعبت دوراً هاماً في تحرير وتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد ، وكذلك اعتماد وإطلاق عدة مشاريع ومبادرات وطنية حكومية .

تتلخص فيما يلي :

- ١ . المصادقة على قانون الهيئة الفلسطينية لتنظيم قطاع الاتصالات الفلسطيني ٢٠٠٩ .
- ٢ . اعتماد وإقرار الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبريد في فلسطين ٢٠١١-٢٠١٣ .
- ٣ . إصدار عدة قرارات و أنظمة وقوانين من قبل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تنظم عملية تحرير سوق الاتصالات وتزيد من المنافسة وفرص الاستثمار وتطوير القطاع .
- ٤ . اعتماد الخطة متوسطة المدى للحكومة ٢٠١٠- ٢٠١٢ .
- ٥ . اعتماد وإقرار وثيقة السياسات الوطنية لقطاع الاتصالات .
- ٦ . اعتماد النظام وإستراتيجية مبادرة التعليم الالكتروني الفلسطينية .
- ٧ . خطة تنفيذ مبادرات الحكومة الالكترونية فلسطين اون لاين ٢٠١١-٢٠١٣ .
- ٨ . الانتهاء من قانون المعاملات الالكترونية والذي يحتوي على ايضاً على قانون المصادقات والتوقيعات الالكترونية والانتهاه من فترة الاستشارة العامة قيد الإقرار .
- ٩ . اعتماد الخطة الاستراتيجية للبريد الفلسطيني .
- ١٠ . مشروع قانون سلطة البريد .

١ .	وجود إستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبريد	نعم
٢ .	تاريخ اعتماد الإستراتيجية	٢٠١٠
٣ .	اسم الهيئة المسؤولة عن الإستراتيجية	وزارة الاتصالات

وتكنولوجيا المعلومات Ministry of Telecommunications and Information Technology		
جيد جداً	وتيرة تنفيذ الإستراتيجية	٤ .

ب. الشراكة بين القطاع العام والخاص أو الشراكة متعددة الأطراف .

ان استمرار فرض القيود من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية على ووضع العراقيل وعدم التقيد بتنفيذ القرارات الدولية وخاصة الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات واتحاد البريد العالمي والحصار المفروض على مدن الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس واحتجاز الأجهزة والمعدات الخاصة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمؤسسات الأكاديمية ومنع إدخال تجهيزات خاصة لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية من اجل مراقبة وتنظيم قطاع الاتصالات واستمرار اعتداء الشركات الإسرائيلية على السوق الفلسطيني بطريقة غير شرعية والاستمرار في مصادرة حق فلسطين في استخدام الترددات المخصصة لها والسيطرة على البوابة الدولية وإعاقة حركة البريد الفلسطيني الدولي وعدم التقيد بقرارات اتحاد البريد العالمي .

بالرغم من جميع المعوقات التي ذكرت إلا أن جميع الأطراف الفلسطينية من مؤسسات حكومية وفي مقدمتها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والأهلية وبمساعدة منظمات المجتمع الدولي نجحت في تحقيق عدة انجازات في تنمية وتطوير هذا القطاع ومن الأمثلة على مشاريع الشراكة الناجحة والمتميزة التالي :

١ . تأسيس فريق وطني " المجلس الاستشاري لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات " حيث تكون هذا المجلس من "٤٥" عضواً.

الرقم	القطاع	العدد
١ .	القطاع العام (المؤسسات الحكومية)	١٢
٢ .	القطاع الخاص	٢٠
٣ .	المؤسسات الأكاديمية والتعليمية	٤
٤ .	شبة حكومية	٢
٥ .	اهلية	٣
٦ .	منظمة دولية	٢
٧ .	مؤسسات اعلامية	٢
		٤٥ عضواً

- حيث ناقش المجلس عدة مواضيع هامة لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبريد وأهمها موضح كالتالي :-
- أ. اعتماد هيئة تنظيم قطاع الاتصالات واستكمال إجراءات فتح السوق بصورة سليمة .
 - ب. اعتماد وثيقة " الإستراتيجية الوطنية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبريد ٢٠١١-٢٠١٣ "
 - ت. اعتماد وثيقة " السياسات الوطنية لقطاع الاتصالات " .
 - ث. اعتماد دليل " السياسات التنافسية لقطاع الاتصالات " .
 - ج. اعتماد وثيقة " سياسات قطاع البريد " .
 - ح. اشترك المجلس في إعداد قانون المعاملات الالكترونية الشامل " .
٢. مشروع الشبكة الأكاديمية الفلسطينية بالتعاون والشراكة بين وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشركة الاتصالات الفلسطينية ، والشبكة الأكاديمية هي شبكة وطنية للمعلومات وعقدت لتطوير وتحديث الخدمات الخاصة بتبادل المعلومات والحصول إليها ، و ذلك بين مختلف الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في الداخل والخارج لدعم البحث العلمي والدراسات والأبحاث .
٣. مذكرة التفاهم بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، وذلك لتوفير البيانات والمؤشرات اللازمة عن واقع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتساعد الوزارة في عمليات التخطيط والدراسات لتحديد الاحتياجات الخاصة لتطوير مجتمع المعلومات الفلسطيني .
٤. مشروع "الاتصالات الحكومية الموحدة .
- وذلك بالشراكة مع الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية والقطاع الخاص ، يهدف هذا المشروع لتوفير نماذج يتم تطبيقها في كافة المؤسسات الحكومية لضمان أنظمة اتصال فعالة وموحدة .
٥. مشروع " اتفاقية التعاون بين وزارة الاتصالات وشركة " ريتش " لخدمات الاتصال المتخصص ، وفق هذه الاتفاقية تقوم شركة ريتش باستقبال شكاوي المواطنين الخاصة بمجالات عمل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد على الرقم المخصص (١٣١) ، هدفت إلى تطوير وتنظيم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد وتحسين نوعية الخدمات للمواطنين والتي سيتم تطويرها في المستقبل لخدمات الاستعلام أيضاً .
٦. توقيع مذكرة تفاهم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع " شركة ارث تكنولوجيا " المتخصصة في تطوير أنظمة المعلومات الجغرافية ، وذلك لتوفير تطبيقات مؤتمتة لبيانات الترميز البريدي الفلسطيني وعرضها على خرائط تفاعلية .
٧. ترخيص وتشغيل الوكالات البريدية من قبل القطاع الخاص.
٨. تطوير " نظام بيسان " النظام المركزي لوزارة المالية .
٩. أندماج " ٦ " شركات عاملة في مجال خدمات تزويد الانترنت في فلسطين ، مثال : على الشراكة والتعاون بين شركات القطاع الخاص حيث تم تحالف " ٦ " شركات لخدمات الانترنت في تحالف واحد لتقديم خدمات تزويد الانترنت بالنطاق العريض حسب نموذج " Bit Steam Access " وقد حصل هذا التحالف على التراخيص اللازمة من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتقديم خدماته .

١٠. تنفيذ مشروع الشبكة الحكومية بالشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص .

١١. البدء بتنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية بالشراكة بين الوزارات والجامعات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع الدولي .

ج. دور المنظمات غير الحكومية .

تنشط حاضنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطينية (PICTI) والتي تدعم وتبني تطوير الإبداعات الفلسطينية في مجال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك مراكز التميز في الجامعات الفلسطينية والتي بلغ عددها (٦) مراكز في الجامعات الفلسطينية ومشروع تطوير البلديات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لتطوير عمل البلديات ومشروع تطوير عمل الغرف التجارية باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها . وكذلك مبادرة محو الأمية الحاسوبية لربات البيوت .

ثانياً : البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

أ. هيكلية السوق والبيئة التنظيمية.

شهدت هذه الفترة نشاطاً كبيراً في تطوير البنية التحتية للشركات العاملة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وخاصة بعد تحرير السوق وترخيص الشركات العاملة في هذا المجال

فقد تم تحرير سوق تقديم خدمات الانترنت بالكامل وبالتحديد الشركات المزودة لخدمات الانترنت وشركات تزويد خدمات النطاق العريض .

فقد زاد عدد شركات خدمات الـ WIFI و VOIP و تم ترخيص "١١" شركة بنظام Bit Steam Access لأول مره وخدمات تزويد الانترنت ADSL إلى ٧ شركات .
والجدول التالي يوضح عدد الشركات والمرخص لها ونوع الخدمة .

عدد الشركات المرخصة للخدمات الأساسية حتى بداية ٢٠١١

نوع الترخيص	عدد الشركات ٢٠٠٨	عدد الشركات ٢٠١١
-------------	------------------	------------------

11	6	WIFI
22	17	VOIP
7	7	Broadband
18	29	إعادة بيع خدمات الانترنت
37	19	مقاهي انترنت
2	2	الهاتف الخليوي
1	1	الهاتف الثابت
11	-	Bit Stream Access
13	-	البريد السريع
7	-	خدمات ADSL + SFI

الإدارة العامة للتراخيص – وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

اما بالنسبة لسوق الاتصالات فلا تزال هناك شركة واحدة تقدم خدمة الهاتف الثابت ، اما سوق خدمات الهاتف النقال فقد اقتصرت تقديم الخدمة على شركتين فقط ، وتعمل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدراسة السوق لإدخال مشغل هاتف نقال ثالث بحلول عام ٢٠١٣ .

ب. انتشار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

نتيجة للسياسات التي اتبعتها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لفتح سوق الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فقد شهدت هذه الفترة زيادة في أعداد مشتركي الهاتف النقال ونزول حاد في أسعار مكالمات الهاتف النقال ، وكذلك خدمات الانترنت ، وكبداية مبشرة لسوق أكثر تنافسية فقد تشهد الفترة المقبلة زيادة في أعداد مشتركي الهاتف النقال وتخفيض الأسعار ورفع جودة الخدمة للشركات المقدمة للخدمات . هذا بالرغم من الظروف السياسية والأزمة الاقتصادية التي يعيشها الشعب الفلسطيني جراء ممارسات الاحتلال ، الجدول التالي يوضح الترابط بين الأهداف الإستراتيجية وانتشار وتطور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

2013	2012	2011			
------	------	------	--	--	--

%	%	%	2009	% .	
%	%	%	2009	% 91.9	
0.16	0.17	0.19	2010	0.21	
0.30	0.35	0.37	2010	0.39	()
40	45	50	2010	60	
%	%	%		% .	.
75%	65%	60%		% .	.

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

ج. المبادرات / المشاريع في البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير خدمات جديدة .
شهدت هذه الفترة إطلاق العديد من المبادرات الحكومية من أجل دعم البيئة التمكينية والتنافسية الضرورية للاستثمار في البيئة الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير خدمات جديدة في هذا المجال ، فقد انحزت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عدة مبادرات أهمها :

١. إعلان وثيقة السياسات الوطنية لقطاع الاتصالات .
٢. إطلاق مشروع خدمات الانترنت BSA .
٣. إطلاق مشروع الحكومة الالكترونية .
٤. إطلاق مشروع قانون المعاملات الالكترونية .
٥. إطلاق مشروع إطار الحكومة الالكترونية لتبادل البيئي (زنار) .
٦. إطلاق مشروع نظام الترميز البريدي في فلسطين .
٧. إطلاق مشروع الناقل الحكومي .
٨. إطلاق مشروع الشبكة الحكومية .
٩. إطلاق مشروع الشبكة الأكاديمية الفلسطينية
١٠. إطلاق مشروع الاتصالات الحكومية الموحدة .
١١. مشروع إعادة إطلاق خدمات البريد الفلسطيني .
١٢. مبادرة أكاديمية الحكومة الالكترونية – جامعة بيرزيت .

د. ترابطية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

شهدت هذه الفترة توسعاً أفقياً وعمودياً في انتشار خدمات الانترنت والوصول إلى خدمات تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات من قبل الأسر الفلسطينية والمؤسسات الحكومية وشركات القطاع الخاص ومن هذه الملامح التالي :

١. زيادة في انتشار خدمات النطاق العريض وخدمات ADSL حيث شملت مناطق جغرافية اكبر وخاصة المناطق الريفية .
٢. قرار مجلس الوزراء ومشروع خدمة المناطق النائبة والمهشمة وربطها بشبكة الاتصالات وخدمات الانترنت ، بالرغم من العوائق والصعوبات التي يضعها الاحتلال لتنفيذ المشروع في بعض المناطق .
٣. مشروع الشبكة الحكومية وربط كافة المؤسسات الحكومية بشبكة الألياف الضوئية IP VPN في جميع المناطق الجغرافية .
٤. مشروع حاسوب محمول لكل طالب مع اشتراك انترنت حيث بدأت وزارة التربية والتعليم بتنفيذ المرحلة الأولى من هذا المشروع .
٥. مشروع الشبكة الأكاديمية : يهدف هذا المشروع لربط كافة مؤسسات العليم العالي فيما بينها بشبكة انترنت فائقة السرعة .
٦. مشروع أتمتة خدمات البريد وزيادة عدد الخدمات المقدمة عن طريق البريد .

٥. البنية الأساسية للانترنت :

شهدت هذه الفترة تطوراً كبيراً ونقلة نوعية في البنية الأساسية للانترنت وذلك لدخول مشغلين جدد وترخيص شركات جديدة وإدخال خدمات جديدة ، ويتلخص ذلك في بدء الشركات بعملها حيث تم ترخيص "٥" شركات جديدة لتقديم خدمات WIFI و "٥" شركات جديدة لتقديم خدمة VOIP، ولأول مرة تم ترخيص "١١" شركة لتقديم خدمات ADSL وفق نموذج Bit Steam Access (BSA) ، وكذلك ترخيص "٧" شركات لتقديم خدمات ADSL وبهذا تم تحرير سوق تقديم خدمات الانترنت بعد أن كان حكراً على شركات الاتصالات الفلسطينية ، هذا بالإضافة إلى تطوير الشبكة الحكومية والنظام المالي المركزي في وزارة المالية الذي يربط جميع الوزارات بقاعدة بيانات موحدة .

ثالثاً: النفاذ إلى المعلومات والمعرفة .

أ . المعلومات المتاحة للعموم

شهدت هذه الفترة تطورات نوعية وكمية في المحتوى الرقمي والمعلومات المتاحة للعموم من قبل المؤسسات الحكومية ، فنسبة المؤسسات الحكومية التي تمتلك مواقع الكترونية بلغت ١٠٠% ، كما حدث تطوراً نوعياً في المحتوى الرقمي والخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية ، هذا بالإضافة إلى بناء أكثر من موقع الكتروني متخصص تابعة لبعض المؤسسات الحكومية لأهمية المبادرة أو المشروع وذلك لإتاحة المعلومات للجميع للاطلاع عليها .

ب . النفاذ إلى المعلومات والمعلومات العامة .

مشاريع الأتمتة وحوسبة الخدمات داخل الوزارات ساعد على سهولة الوصول إلى المعلومة داخل المؤسسات الحكومية .

أما بالنسبة لمؤسسات الأهلية كالمجالات والمحليات فقد شهدت هذه الفترة مشاريع متعددة أدت لزيادة كبيرة في بناء مواقع الكترونية خاصة بالمجالات وتطوير المحتوى لتوفير المعلومة للمواطن وكذلك القطاع الخاص خاصة البنوك وشركات الاتصالات والمعلوماتية وشركات التأمين حيث طورت هذه الشركات من المحتوى الرقمي لمواقعها لإيصال خدماتها للمستخدمين .

كما سعت الحكومة لزيادة عدد القنوات للنفاذ إلى المعلومة والمعلومات العامة مهما سهل للوصول إليها من جميع شرائح المجتمع على سبيل المثال استحداث وحدات الشكاوي في الوزارات بأرقام مختصرة سهلة ومجانية ، استخدام امثل لخدمات الهاتف النقال وخاصة الرسائل القصيرة ، الإعلانات والدعاية لأي نشاطات حكومية عبر جميع وسائل الإعلام لإيصالها للمواطنين وتوعيتهم .

كما لوحظ في الفترة الأخيرة النشاط المتزايد والكبير على مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة لمسؤولي الدولة والحكومة للتواصل مع المواطنين والإجابة عن استفساراتهم .

ج. مراكز نفاذ مجتمعية متعددة المهام للعموم.

يلعب مشروع تطوير خدمات البريد دوراً أساسياً لمراكز نفاذ متعددة الخدمات للخدمات الحكومية ضمن إطار مشروع الحكومة الالكترونية وزيادة عدد الخدمات المقدمة عبر مكاتب البريد ، وكذلك تقديم شركات القطاع الخاص وخاصة شركات خدمات الانترنت والاتصالات خدماتها من مراكز البريد وترخيص الوكالات البريدية في جميع المناطق الجغرافية ساهمت في تطوير هذا المجال .

أما بالنسبة للنادي والمؤسسات المجتمعية الشبابية فان معظمها تقدم خدمات النفاذ للانترنت المجانية وكذلك المقاهي والمطاعم والأماكن المجتمعية العامة .

رابعاً: بناء القدرات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أ. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتدريب .

١. إن إعادة إحياء مبادرة التعليم الالكتروني الفلسطينية من قبل وزارة التربية والتعليم والتي عقدت إلى تطور المناهج الالكترونية ، والبنية التحتية في المدارس وتحسين واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات في التعليم الفلسطيني ، ورفع عملية التعليم المتمركز حول الأطفال الفلسطينيين لتزويدهم بالمهارات والمعارف والخبرات التي تعزز فرص التحاقهم بسوق العمل .

٢. تنفيذ مشروع حوسبة المدارس الذي قدم " ٢٤٠ " جهاز حاسوب ، " ٥٠ " طابعة للمدارس وتنفيذ العشرات من مختبرات الحاسوب وربطها بالانترنت .

٣. إطلاق المرحلة الخامسة من مشروع (لنا الغد) بالشراكة مع القطاع الخاص الهادف إلى حوسبة المدارس الأكثر احتياجاً في المناطق النائية يتمشى مع خطة الوزارة الخمسية ومبادرة التعليم الالكتروني الفلسطينية ، وتم تجهيز " ٣٠ " مختبر حاسوب بواقع ٣٠٠ جهاز حاسوب في عدد من المدارس في كافة المحافظات على مدار السنوات الماضية .

٤. البدء بتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع إنتل للتعليم وذلك بعد أن تم تأهيل مجموعة من المدرسين الرئيسيين لهذه المرحلة وقد تم تدريب " ٤٠ " مدرب ليقوموا بتدريب آلاف المعلمين في الميدان ، وقد تم تدريب ١٠.٠٠٠ معلم للفترة الواقعة بين ٢٠٠٩-٢٠١١ ، أما المرحلة الثانية فتم تم خلالها تنمية قدرات المعلمين لبناء حقائب تعليمية باستخدام التكنولوجيا كأداة لهذا الهدف وهي تستهدف المعلمين من مختلف المواضيع الدراسية .

٥. إطلاق مشروع البريد الالكتروني التربوي الدائم للمعلمين والطلبة ، والذي يهدف الى استخدام البيئات الافتراضية كوسيلة للتواصل المعرفي .

٦. توريد ١٠٠٠ جهاز حاسوب محمول خاص لتوزيعها على " ٥١ " مدرسة كمرحلة اولى من منحه دولية .

٧. الموقع الالكتروني لشبكة المدارس الفلسطينية " زاجل " التابع لوزارة التربية والتعليم والذي يحتوي على مواد تعليمية مرئية ومواد تعليمية مسموعة ، قسم البرامج التعليمية المحوسبة وبرامج من عمل الطلاب والمدرسين بالإضافة إلى كتب المناهج كاملة ، ونماذج الامتحانات وغيرها .

٨. المواقع غير الحكومية في التعليم والتدريب : حيث شهدت هذه المواقع تطوراً كبيراً في المحتوى وإقبالاً كبيراً من قبل الطلاب والمعلمين ، مثل موقع الملتقى التربوي ، والشبكة التعليمية ، ومنتدى المعلم الفلسطيني والتي تساعد المعلمين والطلاب في تحضير الدروس النموذجية وأسئلة الامتحانات والخطط العلاجية والحوارات التربوية والتعليمية.

٩. التطور النوعي في المحتوى الرقمي للمواقع الالكترونية للجامعات والمؤسسات التعليمية وتطوير وأتمتة الخدمات التي تقدمها الجامعات والمؤسسات التعليمية المختلفة لموظفيها وطلابها وتطوير بعض هذه الخدمات إلى خدمات تفاعلية .

ب. برامج التدريب لبناء القدرات في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

عكست الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبريد التوجه الحازم والجدي لبناء القدرات في هذا المجال فقد كان احد الأهداف الرئيسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات هو تأهيل جيل مبدع مدرب ومؤهل لتطوير مستوى تكنولوجيا المعلومات في فلسطين ، وقد أسهمت جميع الأطراف والمؤسسات الأكاديمية والتعليمية ومؤسسات المجتمع المدني ، والقطاع الخاص والقطاع الحكومي في هذا المجال ، وأطلقت عدة مبادرات منها على سبيل المثال : "مبادرة محو الأمية الحاسوبية لربات البيوت " وغيرها من المبادرات المحلية وتتألف الانجازات فيما يلي :-

١. عمل مراكز التميز في الجامعات عدد " ٦ " قد ساهم في رفع كفاءة والتدريب لطلاب وخريجي الجامعات في هذا المجال .

٢. مركز الحاسوب الحكومي : يلعب المركز دوراً مهماً في سد الاحتياجات التدريبية للقطاع الحكومي في مجال تكنولوجيا المعلومات ففي الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ تم تخريج ٤٦٨ موظفاً لدورة ICDL وتأهيل ٤٢ موظفاً لدورة الشبكات Cisco ، هذا بالإضافة إلى عدة دورات متخصصة ودورات خاصة لبعض المؤسسات الحكومية .

٣. الحاضنة الالكترونية الفلسطينية PICTI تلعب هذه المؤسسة دور هام في تدريب وتطوير الأفكار الإبداعية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وترعى هذه الأفكار وتدعم وتتابع تنفيذها وتسويقها في الأسواق الداخلية والخارجية .

٤. المؤسسات الحكومية – مثل وزارة التربية والتعليم والتي قطعت شوطاً كبيراً في تأهيل المعلمين على استخدام تكنولوجيا المعلومات حيث تم تأهيل ١٠.٠٠٠ معلم وتطوير المختبرات المدرسية وعدة مبادرات ذكرت في هذا التقرير تساعد في تأهيل جيل جديد مسلح بإدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

٥. القطاع الخاص : حيث هناك العديد من المراكز والشركات التدريبية والتي تعقد دورات على استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والحاسوب ودورات متخصصة ساهمت في سد الاحتياجات التدريبية التي يحتاجها السوق المحلي .

٦. المؤسسات الأهلية : حيث بادرت هذه المؤسسات لتأهيل موظفيها اولاً وتدريب المجتمع المحلي على محو الأمية الحاسوبية لدى فئات مختلفة من الشعب الفلسطيني .

خامساً: بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

احد الأهداف الرئيسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات في الإستراتيجية الوطنية ركزت على بناء بنية آمنة توفر الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات ، نظراً للتقدم البطيء في هذا المجال مما أدى إلى اهتمام وزارة الاتصالات تكنولوجيا المعلومات بهذا الموضوع كموضوع أساس ضمن مشاريع الحكومة الالكترونية وشكلت فريقاً حكومياً خاصاً لإعداد الوثائق والدراسات اللازمة للأمن والحماية بالتعاون مع القطاع الخاص والمختصين في هذا المجال .

أ. استخدام المعاملات الالكترونية والوثائق الالكترونية .

هي احد مشاريع الحكومة الالكترونية والتي يجري الإعداد لتنفيذها وخاصة في ظل التطور وزيادة الاعتماد على استخدام المعاملات والوثائق الالكترونية في القطاعين العام والخاص وخاصة في ظل تطور المعاملات المالية للبنوك لخدمة العملاء ، وكذلك بعض خدمات الشركات الخاصة - وخاصة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كما تطورت الخدمات الالكترونية للمؤسسات الأكاديمية والجامعات الفلسطينية بشكل كبير .

أما في القطاع الحكومي فقد زاد أيضا الاعتماد على التراسل الالكتروني وتبادل الوثائق الالكترونية بشكل كبير ، وتم اعتماد البريد الالكتروني كوسيلة رسمية بين المؤسسات الحكومية ، هذا بالإضافة إلى مشاركة البيانات بين بعض المؤسسات الحكومية .

ب. امن المعاملات الالكترونية والشبكات .

لم يحدث تطور عملي في هذه الفترة على الإجراءات الأمنية المتبعة ويتم التحقق من سلامة الإجراءات على المعاملات الالكترونية على التطبيقات المنفذة على نظم التشغيل وعلى الأنظمة العالمية المتوفرة حالياً للحماية مع بعض الإجراءات الخاصة لكل مؤسسة لحماية تطبيقاتها ، ونتيجة لذلك يجري الآن تجهيز وإعداد الوثائق اللازمة لتنفيذ مشروع المفتاح العمومي والخاص (PKI) والتوقيع الالكتروني كأحد مشاريع الحكومة الالكترونية ، وكذلك التقدم الحاصل في انجاز قانون المعاملات الالكترونية والذي تم انجازه .

ج. حماية الخصوصية والبيانات.

أيضا لم يحدث تطورا في هذا المجال ولكن لإدراك وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بأهمية هذا الموضوع تم إدراج القوانين الخاصة بحماية البيانات وحماية الخصوصية ضمن الخطة التشريعية للحكومة ، هذا بالإضافة للتدابير الأمنية المشددة لحماية البيانات من قبل المؤسسات الحكومية .

د . مجابهة سوء استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جميع الأنظمة والقوانين والتشريعات لمجابهة سوء استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل قانون الهيئة الفلسطينية لتنظيم قطاع الاتصالات عام ٢٠٠٩ تنص بمواد واضحة على العقوبات الناتجة عن سوء استخدام أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وكذلك جميع الأنظمة الصادرة وتعليمات الرخص الصادرة لمزاولة مهن خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وعادة ما تتخذ جميع المؤسسات سواء الخاصة أو الحكومية الإجراءات والقوانين الكفيلة لمنع وكشف الجرائم الالكترونية .

سادساً: البيئة التمكينية .

أ . البيئة القانونية والتنظيمية .

بالرغم من استمرار غياب الأطر التشريعية (المجلس التشريعي) البرلمان الفلسطيني شهدت هذه الفترة ونتيجة للحاجة الملحة لبعض الأطر التشريعية والتنظيمية والتي فرضها واقع تحرير سوق الاتصالات الفلسطيني إلى إقرار عدد من القوانين والأنظمة وذلك من أجل تنظيم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتتلخص فيما لي :

- ١ . مصادقة الرئيس على " قانون الهيئة الفلسطينية لتنظيم قطاع الاتصالات ٢٠٠٩ .
- ٢ . إقرار نظام الربط البيئي .
- ٣ . إقرار نظام ألتعرفه بشأن الربط البيئي للمكالمات والخدمات الالكترونية RIO .
- ٤ . إقرار أنظمة منح الرخص لخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مثل VOIP وخدمات النطاق العريض .
- ٥ . إقرار لائحة عوائد وأجور الترددات وحرف ومهن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد السريع لعام ٢٠١٠ .
- ٦ . إقرار العمل بمشروع خدمات الانترنت BSA .
- ٧ . الانتهاء من مشروع " قانون المعاملات الالكترونية " .
- ٨ . الانتهاء من مشروع " قانون سلطة البريد الفلسطيني " .
- ٩ . قرار مجلس الوزراء بإعداد نظام تراخيص للشركات المرخصة استخدام الألياف الضوئية لغايات الاتصالات .
- ١٠ . تشكيل الفريق المركزي لمشروع الحكومة الالكترونية والفرق المساندة .

ب. إدارة أسماء النطاقات .

الهيئة الوطنية الفلسطينية لمسميات الانترنت " هي مؤسسة رسمية تعمل على وضع الأسس والقواعد واللوائح والقيام بكافة الأعمال المتعلقة بإدارة وتسجيل النطاقات ضمن المجال الفلسطيني للانترنت والمساهمة في وضع القوانين ورسم السياسات التي تضبط وتطور وتشجع وتنمي استخدامات (.PS ccTLD) الانترنت في فلسطين وفق ما يتماشى مع المصلحة العامة .

وتهدف الهيئة إلى دعم التعاون المثمر بين مختلف قطاعات الاقتصاد الفلسطيني والعمل في أجواء شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص لخدمة قطاع المعلوماتية في فلسطين والمساهمة في رسم السياسات الخاصة باستخدام وتطوير الانترنت في فلسطين. ويلعب مركز الحاسوب الحكومي دوراً هاماً بالأعمال المتعلقة بإدارة وتسجيل النطاقات الخاصة بالمؤسسات الحكومية والأكاديمية والمؤسسات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ضمن المجال الفلسطيني .PS والجدول التالي تبيين إحصائية بعدد أسماء النطاقات .

عدد أسماء النطاقات من سنة ٢٠٠٤ - ٢٠١٠

السنة	تسجيل جديد	إعادة تسجيل	المجموع
٢٠٠٤	٧٨٩	١٦	٨٠٥
٢٠٠٥	١٦٧١	٥٧٨	٢٢٤٩
٢٠٠٦	١٥١١	١٢٨٢	٢٧٩٣
٢٠٠٧	١٣٩٤	١٨٦٢	٣٢٥٦
٢٠٠٨	١٥٦١	٢٢٧٣	٣٨٣٤
٢٠٠٩	٢٠٤٠	٢٦٣٢	٤٦٧٢
٢٠١٠	٢٠١٩	٢٩٩٦	٥٠١٥

ج. توحيد المعايير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :-

تبذل الحكومة وخاصة وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات جهوداً حثيثة في هذا المجال ، وقد كان إطلاق مشروع إطار الحكومة الالكترونية للتبادل البيئي " زنار " احد واهم هذه المبادرات وكذلك إطلاق مشروع توحيد وتطوير نظام الترميز البريدي في فلسطين ، وتشكيل لجنة فنية داخل الوزارة لوضع المواصفات والمقاييس للبرمجيات وقرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة فنية لإعداد دراسة حول استخدام البرمجيات في فلسطين لتحسين الإنتاجية والإدارة في القطاع الحكومي من تاريخ ٢٠١٠/٨/٦ ، يدل على اهتمام الحكومة بتطوير هذا المجال .

د. الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التدابير الحكومية الداعمة .

إن ما ورد في الإستراتيجية والخطوات العملية التي اتخذتها وزارة الاتصالات تكنولوجيا المعلومات في هذه الفترة أدت إلى مزيد من الشراكات الحقيقية مع الفرع الأساسيين من أجل تطوير مجتمع المعلومات ، و إلى إطلاق العديد من المبادرات والمشاريع المشتركة وأهمها المبادرات الحكومية للشراكة بين مختلف القطاعات وتتلخص فيما يلي :

١. تخفيض الضريبة على أرباح الشركات من ١٧% إلى ١٥% .
٢. قانون تشجيع الاستثمار يوفر فعلياً الضريبة الصفرية لمشاريع تكنولوجيا المعلومات الجديد
٣. تخفيض العوائد ورسوم التراخيص لحرف ومهن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وإلغاء بعضها .
٤. قرار مجلس الوزراء لتنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة بين فلسطين والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIOP) لعام ٢٠١١ .
٥. التقدم السريع في عملية تحرير سوق الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والانظمة والقوانين الصادرة بتنظيم السوق .
٦. انخفاض تكاليف التدريب واستصدار الشهادات الدولية مقارنة بدول الجوار .
٧. تبني الإستراتيجية الوطنية لدعم البحث والتطوير في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أجل المساهمة في الاقتصاد الوطني .
٨. زيادة الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات في هذه الفترة من قبل المؤسسات الحكومية المختلفة .

سابعاً: تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

أ. الحكومة الالكترونية.

في هذه الفترة ركزت الحكومة ممثلة بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وأعطت تنفيذ هذا المشروع الأولوية القصوى وتمثل ذلك فيما يلي :-

١. تحديث خطة مبادرات الحكومة الالكترونية فلسطين اون لاين ٢٠١١-٢٠١٣
٢. تشكيل الفريق المركزي للحكومة الالكترونية والفرق الفنية المساندة .

٣. توقيع اتفاقية مع الحكومة الاستونية ممثله بأكاديمية الحكومة الالكترونية في استونيا وذلك من اجل :
 - بناء النقال الحكومي الالكتروني الفلسطيني .
 - بناء إطار الحكومة الالكترونية للتبادل البيئي .
 - التدريب والتأهيل وبناء القدرات .
 - القوانين والتشريعات الالكترونية .
 - الأمن والحماية للمعاملات الالكترونية (PKI) .
 - التدريب وبناء القدرات .
٤. إطلاق مشروع الاتصالات الحكومية الموحدة .
٥. إطلاق مشروع " زنار " إطار التبادل البيئي للبيانات .
٦. الانتهاء من إعداد قانون المعاملات الالكترونية .
٧. إطلاق مبادرة أكاديمية الحكومة الالكترونية – جامعة بيرزيت .
٨. نظام الجمارك والمكوس / تواصل " اسيكودا " .
٩. تحديث موقع ديون الموظفين العام وإدراج خدمات جديدة عليه .
١٠. تطوير النظام المالي المركزي " بيسان " للوزارات والمؤسسات الحكومية .
١١. البدء بتنفيذ مشروع " حوسبة النظام الصحي " حتى عام ٢٠١٣ .
١٢. تطوير مركز المعلومات الصحية الفلسطينية .
١٣. تطوير وحوسبة الإدارات العامة في المؤسسات الحكومية الأخرى كوزارة الداخلية والنقل والمواصلات والتربية والتعليم العالي وغيرها .
١٤. توقيع عدة اتفاقيات مع جهات دولية لدعم مشروع الحكومة الالكترونية .

ب. التجارة الالكترونية :-

لقد تأثر وضع الاقتصاد الفلسطيني وتحديداً القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية بالوضع السياسي غير المستقر والإعلانات والإجراءات الإسرائيلية المستمرة والقيود على الحركة بشكل عام ، وهذا أدى إلى التركيز على الاقتصاد الالكتروني الفلسطيني كأحد أهم بوابات النفاذ التي تتيح للاقتصاد الفلسطيني التواصل مع الاقتصاد العالمي ويتجاوز القيود المفروضة عليه من قبل الاحتلال الاسرائيلي ، ولهذا استخدمت بعض المؤسسات الاقتصادية والمالية والسياحية والصناعية ادوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الترويج للخدمات والصناعات المحلية مثل الصناعات التقليدية والتراثية والخدمات البنكية والسياحية والفندقية وغيرها .

ان عدم اقرار مشروع التجارة الالكترونية حتى الآن يلعب دوراً سلبياً في هذا المجال ، ومع هذا توفر بعض المؤسسات كالبانوك وشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومواقع الكترونية تجارية اخرى لبعض الخدمات التجارية الالكترونية .

ج. التعليم الالكتروني :-

تشكل اعادة اطلاق مبادرة التعليم الالكتروني الفلسطينية خطوة هامة في تطوير التعليم الالكتروني في فلسطين ، وكذلك مشروع المدرسة الالكترونية وذلك بالتعاون مع المجتمع الدولي يأتي ضمن خطط الوزارة على تطور العملية التعليمية وكذلك مشروع حاسوب محمول لكل طالب ومعلم ، بالاضافة على تطوير مختبرات الحاسوب وربطها بالانترنت في المدارس وكذلك اطلاق مواقع الكترونية متخصصة في مجال التعليم الالكتروني مثل موقع " شبكة المدارس الفلسطينية " زاجل " والذي يحتوي على مواد تعليمية مرئية ومسموعة وقسم البرامج التعليمية المحوسبة والحوار التربوي والواحة التعليمية ونماذج الامتحانات وكتب المناهج المحوسبة وغيرها ، وكذلك اطلاق عدة مواقع مثل منتدى المعلم الفلسطيني ، وشبكة الأوس التعليمية ، والملقى التربوي وغيرها .

اما على صعيد مؤسسات التعليم العالمي والجامعات فقد طورت هذه المؤسسات من المحتوى الرقمي لمواقعها واطراف خدمات جديدة لها ، واصبح التواصل بين الطلاب والمحاضرين وادارات الجامعة يعتمد اكثر على هذه المواقع الالكترونية ، مثل الامتحانات والنتائج والتسجيل ، والمحاضرات ، والمشاريع والمنتديات العلمية وغيرها .

د. الصحة الالكترونية .

بالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة و التركيز على تقديم الخدمات الصحية الأساسية للمواطنين الا ان المؤسسات الصحية الفلسطينية وفي مقدمتها وزارة الصحة قد أولت جانب أتمتة وحوسبة النظام الصحي اهتماماً خاصاً وذلك لتطوير وتسهيل الخدمات الصحية للمواطنين وتمثل ذلك بشكل أساسي فيما يلي : -

١. البدء بتنفيذ مشروع " سجل المرضى المحوسب " يقوم هذا النظام على بناء سجل طبي دقيق لكل مريض في المستشفيات والمراكز الطبية الحكومية ، والتي تنعكس في وجود ملف طبي واحد للمريض يخزن في قاعدة بيانات رئيسية ، وسيطبق هذا النظام في جميع المرافق الصحية والمستشفيات والعيادات الخاصة لوزارة الصحة .

٢. البدء بتنفيذ مشروع " النظام الصحي المحوسب " كجزء من مشروع " إصلاح وتطوير القطاع الصحي الفلسطيني " بقيمة ٧ مليون دولار بمساعدة المجتمع الدولي والذي يساهم في حوسبة أعمال القطاع الصحي ولذي سيغطي الجوانب الطبية والإدارية والمالية في وزارة الصحة وسينتهي العمل به عام ٢٠١٢ .

٣. التطور الملحوظ في أتمتة أعمال الصيدليات ومصانع الأدوية والمراكز الطبية الأخرى ، حيث أدخلت هذه المؤسسات الأنظمة المحوسبة على أعمالها بشكل كبير .

هـ. العمالة الالكترونية .

يعتبر الموقع الإلكتروني لديوان الموظفين بعد تحديثه دليلاً على التقدم الحاصل في هذا المجال فأى شاغر لوظيفية حكومية تنشر عبر هذا الموقع وتقديم الطلب للوظيفية أيضاً هذا بالإضافة لجميع المؤسسات الحكومية والوزارات أيضاً يتم الإعلان عن و نشر الوظائف الشاغرة عبر مواقعها وكذلك نتائج المقابلات والفحوصات للتقدم للوظيفية ، وكذلك معظم شركات القطاع الخاص والبنوك والجامعات يعتمد أسلوب تقديم الطلب إلكترونياً عن طريق مواقعها الإلكترونية وهناك بعض الشركات الخاصة بالتوظيف تستخدم مواقعها الإلكترونية لنشر والإعلان عن الوظائف والبحث عن وظائف لمشاركتها بعد أن تقوم بإدخال سيرهم الذاتية على قواعد البيانات التابعة لها .

ثامناً: التنوع الثقافي واللغوي والمحتوى الرقمي المحلي.

أ. استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم التنوع الثقافي واللغوي .

ان الطبيعة السياسية للقضية الفلسطينية لعبت دوراً في لجوء الشعب الفلسطيني بكافة أطيافه من مؤسسات رسمية ومدنية وأهلية وأحزاب سياسية وحركات شبابية على استخدام جميع تطبيقات ووسائل وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإبراز القضية الوطنية والثقافية للشعب الفلسطيني وذلك نتيجة لوعي المجتمع الفلسطيني للمحافظة على الموروث الثقافي والهوية الوطنية كأحد أوجه الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي . وقد شكلت هذه التطبيقات أكثر من ٧٥% من المحتوى الفلسطيني ومن هذه التطبيقات حفظ التسجيلات التاريخية وإعادة إنتاج الموروث الثقافي والفلكلوري الفلسطيني وتسجيله وحفظه ونشره وكذلك توثيق القضايا التاريخية والأماكن السياحية و الجغرافية والأحداث الفلسطينية الهامة . وقد نشطت المؤسسات الرسمية مثل وزارة الثقافة ووزارة السياحة والعديد من المراكز والمنتديات الثقافية في الوطن والخارج وبأكثر من لغة في هذا المجال وكذلك الأطر والحركات والأحزاب السياسية على مواقعها الإلكترونية .

ب. تطوير المحتوى الرقمي المحلي والوطني .

حددت الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبريد هدفين رئيسيين لتطوير المحتوى الرقمي وهذان الهدفان هما :

١. محتوى فلسطيني يدعم خطة إقامة الدولة الفلسطينية ويعزز وجودها على الشبكة العالمية .

٢. محتوى عربي يخدم جميع مجالات الحياة .

يعكس هذا التوجه الحكومي الجاد في دعم المحتوى الرقمي الوطني والعربي وتعزيزه وتطويره لتوثيق التراث الثقافي الفلسطيني والمحافظة على الهوية الوطنية وإنتاج الأفلام الوثائقية التاريخية والفلكلورية والشعبية وحفظها وتخزينها بوسائط مختلفة وكذلك المؤسسات الأكاديمية في تطوير المحتوى كالمتاحف الافتراضية والمراكز الإعلامية والثقافية للجامعات .

ج. أدوات وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرامج البحث العلمي والتطوير في معالجة اللغة العربية .

حثت الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبريد ودعت الى دعم البحث العلمي المشترك بين الجامعات والشركات ودعم الحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات ومراكز التميز ودعم إنشاء حديقة تكنولوجيا المعلومات وتخصيص نسبة مئوية من موازنة الحكومة للبحث العلمي والتطبيقي والتطوير ونقل التكنولوجيا ووضع إستراتيجية وطنية شاملة للبحث العلمي والتطوير للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات , وللظروف السياسية والمالية والاقتصادية الصعبة لم تمكن الحكومة من تنفيذ بعض هذه التوجهات . ولا بد هنا من الإشارة إلى جهود الجامعات الفلسطينية في تطوير أدوات وتطبيقات مختلفة في مجال البرمجيات ومحركات البحث وبعض مشاريع الطلاب المميزة.

تاسعا: وسائل الإعلام.

أ. تنوع واستقلالية وتعدد وسائل الإعلام .

تتميز فلسطين بنشاط واستقلالية وهامش كبير من الحرية الإعلامية وذلك باعتبار الإعلام وسيلة نضالية ضد ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ٩٨% من وسائل الإعلام هي غير حكومية تمارس عملها الإعلامي بتنوعه السياسي والفكري بحرية. إن قرار وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبدعم من مكتب الرئيس بعدم حجب أي موقع الكتروني لأي سبب كان يدل على الهامش الكبير الذي تحظى به وسائل الإعلام الالكتروني وخاصة في ظل التطور وزيادة عدد المواقع الإعلامية الالكترونية والإخبارية في هذه الفترة وتنوع وسائل تكنولوجيا المعلومات في إيصال الخبر للمواطن مثل تطبيقات الهاتف الخليوي وكذلك تزايد الإقبال على الإعلام الالكتروني بشكل خاص من قبل معظم قطاعات الشعب الفلسطيني , لا تتوفر إحصائيات محدثة ولكن آخر الإحصائيات عام ٢٠٠٩ في الجدول التالي :

ملخص عدد وسائل الإعلام

نوع الوسط الإعلامي	٢٠٠٧	٢٠٠٩
صحافة الكترونية	٨	١٤
صحف ومكاتب صحفية	٥٦	٨٣
محطات إذاعية وتلفزيونية	٦٢	٦٧
مجلات	-	٢٦

٦	-	مؤسسات خدمات البث الفضائي
---	---	---------------------------

الدليل الإعلامي ٢٠٠٩ - وزارة الإعلام .

ب. الإعلام ودوره في مجتمع المعلومات .

جميع وسائل الإعلام من الصحف ومحطات الراديو والتلفزة لها مواقع إلكترونية ، هذا بالإضافة إلى المواقع الإخبارية الإلكترونية والتي شهدت تطوراً وزيادة ملحوظة في أعداد المواقع الإلكترونية في هذه الفترة ، من مراكز إعلام ومواقع إخبارية غير رسمية تغطي جميع نواحي الحياة الثقافية والاجتماعية والرياضية والفنية والسياسية للحياة اليومية في فلسطين .

كما أن عدد محطات التلفزة والراديو المحلية غير الرسمية وانتشارها غطت جانب كبير من هذه المجالات بالإضافة إلى الأخبار المحلية ، وتعلب وزارة الإعلام ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دوراً كبيراً في تسهيل عمل هذه المؤسسات ، كما أن مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت له دور هام في تطوير وتأهيل الإعلاميين على استخدام أدوات ووسائل تكنولوجيا المعلومات الحديثة في الإعلام في مجال صحافة الانترنت المرئي والمسموع ، وإصدارات متخصصة على أقراص مضغوطة ، وتقوم الآن باستطلاع لتقييم مدى معرفة الصحفيين بتقنيات الجيل الثاني من الانترنت وحول معرفة الصحفيين الفلسطينيين واستخدماتهم للانترنت .

ان التوجه الكبير من قبل الشباب الفلسطينيين على مواقع التواصل الاجتماعي لعب دوراً كبيراً أيضاً في طرح مشاكل وأخبار وتحليلات وآراء على مواقع إعلامية واجتماعية متخصصة على شبكة الانترنت ، وكذلك معظم المسؤولين الرسميين قاموا بإنشاء مواقع خاصة لهم على مواقع التواصل الاجتماعي ، والذي أغنى المحتوى الإعلامي الإلكتروني من نقاشات وطرح مواضيع عامة ومشاركة وتفاعل أوسع لنقاشها بكل حرية وشفافية .

ج. تقارب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإعلام .

إن إدراك القيادة الفلسطينية مبكراً لأهمية التقارب السريع بين أدوات ووسائل تكنولوجيا المعلومات والإعلام قد انعكس في تشكيل لجنة عليا مكونة من وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزير الإعلام ووزير الداخلية تشرف على جميع المواضيع المشتركة والمتداخلة بين قطاعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإعلام حيث تعقد هذه اللجنة اجتماعاتها باستمرار لمناقشة المواضيع المشتركة واتخاذ القرارات المناسبة ، قد كان له الأثر الكبير في تطور القطاع الإعلامي ، هذا بالإضافة للمبادرات الأكاديمية والحكومية المختلفة لتسخير تكنولوجيا المعلومات في خدمة الإعلام ، آخرها قرار وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالسماح

لشركات الكهرباء بتزويد البنية التحتية لخدمات النطاق العريض للانترنت (Back bone) لشركات الانترنت والتفزة والوسائل الإخبارية الأخرى ، مما يساهم مساهمة فعالة في إيصال الانترنت السريع للأسر الفلسطينية ويشجع الاستثمار في هذا المجال .

عاشرا: التعاون الدولي والإقليمي.

شهدت هذه الفترة نشاطاً كبيراً وخاصة من قبل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، على كافة الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي ، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية اللازمة لذلك .

أ. تمويل شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها.

ساهمت الحكومة الفلسطينية بالجزء الأكبر في تمويل شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها ، وخاصة الحكومية والأكاديمية منها ، فالشبكة الحكومية والتي تربط جميع المؤسسات الحكومية وبالشراكة مع شركة الاتصالات الفلسطينية بتمويل كامل من الحكومة ، وأسهمت الحكومة أيضا بجزء كبير في تكاليف الشبكة الأكاديمية والتي تربط المؤسسات الأكاديمية والجامعات فيما فيها والمؤسسات الأكاديمية في الخارج .

ب. مشروعات تنمية البنية الأساسية.

شهدت هذه الفترة نقله نوعية في التركيز على تطوير وتنمية البنية الأساسية وتتلخص فيما يلي :

١. مشروع الحكومة الالكترونية ويتلخص فيما يلي :-
 - بناء الناقل الحكومي الفلسطيني – بالتعاون مع أكاديمية الحكومة الالكترونية – استونيا .
 - بناء الإطار البيئي لتبادل البيانات .
 - مشروع تدريب وبناء القدرات .
 - مشروع أكاديمية الحكومة الالكترونية – فلسطين بمشاركة ١١ شريكاً محلياً ودولياً .
 - مشروع الاتصالات الحكومية الموحدة بدعم من الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية .
 - مشروع إعادة تأهيل البريد الفلسطيني وإدخال خدمات جديدة بتمويل من عدة جهات دولية .

هذا بالإضافة إلى التعاون مع عدة أطراف دولية وإقليمية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والاسكوا والاتحاد الدولي للاتصالات واتحاد البريد الدولي ، والحكومة المالطية وغيرها من المنظمات الدولية .

ج. متابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات .

سعت الحكومة الفلسطينية بجميع مؤسساتها وعلى رأسها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتنفيذ المشاريع الوطنية المتعددة لتطوير مجتمع المعلومات الفلسطيني وتقليص الفجوة الرقمية ، من تحديث الاستراتيجيات الوطنية القطاعية لجميع الوزارات إلى تنفيذ العديد من المشاريع الهادفة لتطوير عمل المؤسسات وخدماتها ، انسجاماً مع أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات ، ولعل المشاريع التي تنفذ في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتعليم ، والصحة والداخلية و العمل ، والعدل ، وجميع مؤسسات الدولة هو خير دليل على التوجه الحكومي في هذا المجال ، وان توقيع مذكرة التفاهم بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والذي يهدف لتوفير بيانات ومؤشرات عن واقع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتعاون المشترك لقياس مجتمع المعلومات الفلسطيني وتمثيل الوزارة في وحدة المتابعة والتقييم في وزارة التخطيط خير دليل على الاهتمام الحكومي بالحرص على تقدم وتطوير مجتمع المعلومات الفلسطيني ، كما أن تشجيع الحكومة لجميع الأطراف القطاع الخاص والأكاديمي والاستعداد التام للتعاون والشراكة معهم خدم التقدم والتطور في هذا المجال .

د. المشاركة في أنشطة حكومة الانترنت .

مشاركة فلسطين عبر الفيديو كونغرس وعلى مدي يومين حضرها ممثلي جميع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أعمال منتدى حوكمة الانترنت العالمي عام ٢٠١٠ ، وكذلك نسقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عدة فعاليات ولقاءات بين ممثلين للايكان وممثلي قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهيئة الوطنية لمسميات الانترنت " PNINA " وذلك لمناقشة عدة قضايا تهم تطوير قطاع الانترنت .

حادي عشر: بناء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أ. شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

للقطاع الخاص الدور الريادي في تطوير وبناء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وفي تطوير البنية التحتية سواءً كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر لعمل شركات القطاع الخاص حيث بلغ عدد الشركات المتخصصة في هذا المجال أكثر من ١٥٠ شركة وعدد العاملين فيها أكثر من ٤٥٠٠ موظف تقدم خدمات تزويد معدات الحاسوب والاتصالات والبرمجيات وبناء قواعد البيانات وأنظمة المعلومات الجغرافية وخدمات الشبكات وأتمتة المكاتب وخدمات الاتصالات والانترنت والتدريب التقني . والاستشارات المتخصصة. أهم المؤسسات التي تعمل في تطوير وتنمية القطاع :

١. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .
٢. البريد الفلسطيني والوكالات البريدية .
٣. اتحاد شركات تكنولوجيا المعلومات الفلسطيني.
٤. الحاضنة الالكترونية.
٥. الهيئة الفلسطينية لمسميات الانترنت .
٦. جمعية الانترنت الفلسطينية .
٧. مركز التجارة الفلسطيني.
٨. صندوق الاستثمار الفلسطيني.
٩. وزارة الاقتصاد الوطني .
١٠. وزارة المالية .
١١. مبادرة التعليم الالكتروني الفلسطينية.
١٢. مجموعة الاتصالات الفلسطينية.
١٣. الوطنية للاتصالات الفلسطينية .
١٤. مراكز التميز.
١٥. شركات النطاق العريض .
١٦. شركات تزويد خدمات الانترنت .
١٧. شركة الكترونيات فلسطين .
١٨. شركات الكهرباء .
١٩. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
٢٠. الجهات الدولية والمانحين.

ب. التسهيلات الحكومية.

إن الإجراءات السريعة والفعالة التي اتخذتها الحكومة في تحرير سوق الاتصالات وفتح السوق لعمل الشركات خاصة وتوفير البيئة التنافسية المناسبة لعملها والتسهيلات الحكومية المقدمه لهذه الشركات من إعفاءات ضريبية وكذلك قانون تشجيع الاستثمار وخفض رسوم التراخيص للشركات العاملة في هذا المجال وتسهيل عمليات الدفع لعوائد التراخيص قد أدى إلى زيادة رأس المال المستثمر في هذا القطاع وعدد الشركات العاملة وعدد العاملين فيها.

ج. مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الوطني.

بالرغم من أن حركة الاقتصاد بشكل عام تمر في ظروف الحصار والاعلاقات وعدم سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية على المعايير التجارية والذي وقف عائقاً أمام عمل شركات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى أن القطاع الخاص وبتشجيع من الحكومة وفي ظل تحرير السوق قد عمل جاهداً لتنمية هذا القطاع أدى إلى زيادة في عدد الشركات وتنوع الخدمات و في الاستثمارات وقد بلغ حجم الصادرات من البرمجيات ٢٠ مليون دولار عام ٢٠١٠ ويشكل هذا القطاع ٦% من الناتج القومي ومن المتوقع أن ينمو هذا القطاع بشكل قوي في السنوات القادمة .

جدول يبين حجم الإنتاج من مجمل إنتاج قطاع الخدمات

			2009	%	
%	%	%			

د. البحث والتطوير والمبادرات / المشاريع في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

هناك محاولات لدعم عملية البحث والتطوير في هذا المجال تتمثل في الشراكات بين الأطراف المختلفة لتشجيع الاستثمار في هذا المجال بالرغم من تشجيع الحكومة وإدراج البحث والتطوير كأحد الأهداف الرئيسية للإستراتيجية الوطنية , وتعمل بعض الجامعات في هذا المجال ومراكز التميز والحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات .

نعم	وجود فعاليات للبحوث والمبادرات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
لا	وجود تجمعات صناعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
نعم	وجود حاضنات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ثاني عشر: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

أ . التقدم المحرز نحو أهداف الألفية.

بسبب وجود الاحتلال الإسرائيلي والعوائق التي يضعها من الاغلاقات والقيود المفروضة على الحركة الاقتصادية وعدم السيطرة على الموارد وعدم الاستقرار في فلسطين و الحالة السياسية الداخلية وعدم توفر الموارد المالية الكافية جميع هذه العوامل أدت إلى عدم تنفيذ الكثير من البرامج والخطط التنموية والتي أدرج قسم منها في الخطة الحكومية وعدم التقدم بشكل كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية, بالرغم من محاولات الحكومة للعمل على مكافحة الفقر وتنفيذ برامج خاصة للحماية الاجتماعية واستحداث وظائف جديدة وتطوير التعليم .

ب. استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق أهداف الألفية.

هناك بعض البرامج الصغيرة والمتوسطة سواءً بدعم من الحكومة أو عن طريق المنح الدولية والتي تسخر أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتطوير مشاريع إنمائية في مجالات التعليم والصحة والمشاريع الإنتاجية الصغيرة مثل المشاريع التي تنفذها الحكومة لتطوير خدماتها للمواطنين وقطاعات مختلفة مثل المرأة والشباب والاطفال.

